كَلِمة في عِصمة الأنبياء

عامَّةً مِن سِتة وُجوه

الإمام الشيخ

عبد الله سراج الدين

رحمه الله تعالى ورضي عنه

هذا البحث مقتبس من كتاب

(الإيمان بعوالم الآخرة ومواقفها)

من الصفحة ٢٣٠ حتى الصفحة ٢٤٦

للشيخ الإمام

عبد الله سراج الدين الحسيني

بناء على توجيهات ولده

المهندس الشيخ

محمد محيي الدين سراج الدين

رحمهما الله تعالى ورضي عنهما

ويمكنك تحميل هذه الأبحاث القيّمة

وتحميل جميع كتب الشيخ الإمام

من موقعه الرسمي والوحيد

WWW.SRAJALDEN.COM

قسم مؤلفات الإمام

ـ المؤلفات المكتوبة وقبسات من المؤلفات

مدير الموقع :

الشيخ عبد الله محمد محيي الدين سراج الدين

ثالثاً: إنَّ الإنسان قَد يتوهَّم من أحاديث الشفاعة المتقدم بعضها، وفيها أَنَّ كلاً من آدم ونوح وإبراهيم وموسى يقول: «لستُ هناكم ويذكر خطيئته التي أصاب فيستحي ربّه منها»، وفيها أن كلاً من هؤلاء أيضاً يذكر ذنبه، ويتوقف عن التقدم للشفاعة، فقد يتوهَّم من ذلك أن الأنبياء صلوات الله عليهم قد وقعوا في ذنوب وخطيئات، كبقية المذنبين والعُصاة ممن ليسوا بأنبياء، وهذا الوهم مدفوع ومرفوع من وجهين:

الوجه الأول: إنَّ من واجب الإيمان بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام الاعتقاد بعصمة الله تعالى لهم من الذنوب والمعاصي، لثبوت ذلك بالأدلة نذكر جملة منها:

١ ـ إنَّ الله تعالى أمر العباد بطاعة الرسل واتباعهم صلوات الله تعالى على نبينا وعليهم فقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ الآية ـ أي: بأمر الله تعالى وإرادته، فلو جاز

أن يقع من الرسل ذنب أو شيء من الفواحش والمحرمات لكان الناس مأمورين باتباعهم في ذلك الذنب أو الفاحشة، لأَنَّ الله تعالى أمر الناس باتباع الرسل اتباعاً مطلقاً، وكيف تتبعهم الناس في ذنوبهم أو مخالفاتهم ـ لو فرض أنهم يصدر عنهم ذلك ـ في حين أَن الله تعالى لا يأمر بالذنوب ولا بالفحشاء، بل نهى عن ذلك سبحانه، قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾.

فلو جاز أن تقع الرسل في الذنوب والفواحش لكان الناس مأمورين باتباعهم في ذلك، والله لا يأمر بذلك بل نَهىٰ عن ذلك.

٢ ـ لو صدر من الرسل ذنب أو مخالفة شرعية لكان حالهم في استحقاق الذم عاجلاً، والعقاب آجلاً أشدَّ من حال عصاة الأمة، وذلك باطل شرعاً وعقلاً، وذلك أَنَّ مَنْ كانت نعمة الله عليه أعظم وفضل الله تعالى عليه أكبر ـ كان صدور الذنب والمخالفة منه أفحش، ولذا كان حدُّ العبد نصف حدِّ الحرِّ.

٣ ـ لو صدر منهم مخالفة شرعية لما قُبلتْ شهادتهم، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ وفي قراءة: ﴿فتثبَّتوا﴾ الآية.

فقد أمر الله تعالى بالتثبُّت والتوقف في خبر الفاسق.

٤ ـ إنَّ الرسل صلوات الله تعالى وسلامه على رسولنا وعليهم كانوا يأمرون الناس بفعل الطاعات وترك المعاصي والمخالفات، فلو أنهم فعلوا المعصية والمخالفة الشرعية لدخلوا في جملة الملومين والمذمومين الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿ أَتَأْمُرُونَ

ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ الآية، بل لتناولهم اللوم والعقاب الشديد في قوله سبحانه: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ وحاشاهم من ذلك، فإنهم أبرياء أصفياء أتقياء أنقياء، قد أثنى الله تعالى عليهم، ومدحهم، ورفع شأنهم على غيرهم، قال تعالى بعد أن ذكر طائفةً من رسله صلوات الله عليهم بالمدح والثناء قال: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾.

فقد وصفهم الله سبحانه بأنهم مُصْطَفون، وأنهم أخيار، وهذان الوصفان يشتملان على جميع الأفعال الحسنة، وينفيان جميع الأفعال القبيحة.

وقال تعالى في وصف رسله صلوات الله تعالى على رسولنا وعليهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾ فنزّه سبحانه جانب الرسل عن الدّنس والمخالفة.

٥ ـ إنَّ الله تعالى أخبر عن رسله أنه هو سبحانه أخلصهم، فهم المخلَصون والمخلِصون:

قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾.

وقال في يوسف: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾.

وقد أخبر سبحانه أن إبليس لا سبيل له إلى إغواء المخلَصين، قال تعالى إخباراً عن إبليس: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾.

وأعظم خلق الله تعالى إخلاصاً واستخلاصاً هم رسل الله تعالى، الذين أخبر عنهم أنه هو سبحانه أخلصهم إليه، فلا سبيل لإبليس إليهم، ولا سُلطان له عليهم، ولا تأثير له في إيقاعهم فيما هو محرَّم عليهم، وذلك كله مما يُوجب القطع بعصمة الرسل عن المعاصي والمخالفات.

٦ ـ إن الله تعالى جعل الرسل عليهم الصلاة والسلام أئمة هدى، فلا يصدر عنهم إلا الهدى والتقى، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ﴾.

فلو جاز عليهم الذنوب والمخالفات الشرعية لوجب على الأمة أَنْ تتبعهم في مخالفاتهم، وحينذاك يخرجون عن كونهم أئمة هدى بل الأمر بالعكس؛ وحاشاهم صلوات الله عليهم، وعلى كلِّ حالٍ فليس هذا موضع تفصيل هذا البحث، وإنما تأتي تفاصيل ذلك في كتابنا: (الإيمان بالرسل صلوات الله تعالى عليهم) إن شاء الله تعالى.

الوجه الثاني: في الجواب عما ورد من نسبة الذنوب للأنبياء صلوات الله تعالى عليهم في بعض الآيات والأحاديث النبوية كحديث الشفاعة المتقدم، وبيان مفاهيم تلك الذنوب.

فنقول: ـ وبالله التوفيق ـ لقد أجاب العلماء المتقدمون عما أُضيف إلى الأنبياء من نسبة الذنوب، بعد أَنْ دلَّ الكتاب والسنة دلالة قطعية على عصمتهم من المخالفات والمحرمات؛ وكلٌّ من العلماء المتقدمين ـ نفعنا الله بهم ـ أَجاب بجواب فيه بيان نزاهة الأنبياء، وبيان كمالهم وشرافتهم وبراءتهم من الفواحش والقبائح،

ولولا خشية الإطالة؛ وباعتبار أن هذا البحث ليس موضع تفصيله هنا، لذكرنا تلك الأقوال مفصلة، ولكن نذكر الآن قولاً منها مشهوراً بين العلماء والعرفاء، قريب التناول، مذكوراً في كتب علماء الظاهر، وَمُبين في كتب علماء الباطن: وهو أن الذنوب المضافة للأنبياء صلوات الله عليهم الوارد ذكرها في الآيات والأحاديث هي ليست كذنوب غيرهم أصلاً، بل ذلك من باب القاعدة المقررة المشهورة بين جميع طبقات العلماء والعرفاء، سلفاً وخلفاً: حسناتُ الأبرار سيئات المقرَّبين، ومباحات العَوَام سيئات الأبرار.

فما ورد من إضافة الذنب إلى الأنبياء في آية أو حديث فهو يُعدّ ذنباً بالنسبة لمقامهم العالي، وبالنسبة لمنزلة قُربهم الخاصّ بهم، وإن ذلك بالنسبة لغيرهم لا يُعدُّ ذنباً أصلاً بل يعتبر حسنة.

ومن المقرَّر أن الوزير المقرَّب للملك حُكمه غير أحكام السُوقة بل واجب التعظيم ومراسيم الأدب مع الملك والنزول عند رغبته وأمره كلُّ ذلك هو في الوزير أقوى وأشد في المسؤولية من غيره.

وبناء على ذلك فهذه الأكلة من الشجرة التي قال الله تعالى فيها: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ ويسميها آدم خطيئة وهي أكله من الشجرة.

هذه الأكلة لو صدرت من آحاد الأُمَّة غير الأنبياء صلوات الله تعالى عليهم لكانت حسنة لوجوه:

١ ـ إن آدم عليه السلام نسي العهد الذي عهده إليه ربه، وهو أن

لا يقرب هذه الشجرة، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾.

قال العلامة النسفي في: (تفسيره): ﴿ فَنَسِيَ ﴾ أي: النهي، والأنبياء عليهم السلام يُؤاخذون بنسيان الذي لو تكلفوه لحفظوه ﴿ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ أي: قصداً إلى الخلاف لأمره. اهـ.

يعني: أن ذلك وقع منه نِسياناً، ولم يقع منه قصداً للمخالفة وارتكاب النهي.

٢ ـ إنَّ إبليس قاسمه وقاسم حواء زوجته، وحَلَف لهما الأيمان المكررة بأنه لهما لَمِنَ الناصحين في أكلهما من الشجرة، ولم يَعْهَد آدم أبداً بأنَّ أحداً يحلف بالله كاذباً، لأنه لم يقع له سابقة، فلذلك وقع قَسم إبليس من آدم موقع الصدق والقبول.

٣ ـ إنَّ إبليس اللعين أتى آدم عليه السلام من طريقة يدلُّه على ما يُحبه آدم ويتمنى حصوله والظفر به، وهو الخلود والبقاء في الجنة، مُجاوراً لربه الكريم سبحانه، مُستظلاً بظلال الخير والنور الإلٰهي الدائم، فقال لآدم: ﴿ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴾.

فهنا يجتهد آدم عليه السلام في هذا الموقف طويلاً، فيؤدِّيه اجتهاده الملاحَظُ فيه نسيانه للنهي عَنْ قرب الشجرة، والملاحَظُ فيه تكرار حلف إبليس، والملاحظ فيه بُغية آدم الخلد في جوار ربه الكريم، فيؤديه نظره إلى أن يتقدم فيأكل من الشجرة، لا بقصد المخالفة لما نهاه الله عنه، لأن الله تعالى قال: ﴿ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ على الذنب، ولا قصداً إلى المخالفة، بل كان ذلك على خطأٍ ونسيان، وقصد البقاء في الجوار الكريم؛ وهذا المعنى قد جاء عن

ابن عباس وغيره من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وعن ابن زيد، ونقله المفسرون عن جماعاتٍ من السلف الصالح[1].

فلو أَنّ مثل هذا وقع لأحدٍ من الأُمة غير الأنبياء لما عُدَّ ذنباً بالنسبة له، لصدوره عن نسيانٍ، وتغرير عدوٍّ، وعن نية حسنة، ولكن عُدَّ بالنسبة لمقام النبوة ذنباً، لأنَّ للأنبياء أحكاماً خاصة بينهم وبين ربهم، حتى إنَّهم ليؤاخذون على ما لا يؤاخذ عليه غيرهم، كما تقدم في كلام العلامة النسفي حول الآية.

وأما اعتذار سيدنا نوح على نبينا وعليه الصلاة والسلام عن التقدم للشفاعة بسبب سؤاله ربه بغير علم، فهو كما قال الله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾ أي: في نجاة ابنه، كما جرى عليه المحققون من المفسرين ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ أي: هو بعض أهلي، لأنه كان ابنه من صلبه، بدليل قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ﴾ فالله تعالى وصفه بأنه ابنه، ومَنْ أصدق من الله قيلاً؟ فهو ابنه من صُلبه حقيقة خلافاً لمن توهَّم غير ذلك ﴿وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ﴾ أي: لا شكَّ في إنجازه والوفاء به، وقد وعدتني أن تُنجي أهلي، فما بال ولدي ﴿وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ أي: فأنت أعلم الحُكام بالحِكَم والأحكام، وأعدلهم في القضاء والحُكْم ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ نفى كونه من أهله ثم بيّن علة النفي بقوله سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾.

قال العلامة النسفي في: (تفسيره): قال الشيخ أبو منصور رحمه الله تعالى: كان عند نوح عليه السلام أَنّ ابنه كان على دينه،

---

(١) انظر: (تفسير) النسفي، والخازن، والآلوسي وغيرها.

لأنه كان يُنافق، وإلا لا يحتمل أن يقول ـ نوح ـ: ﴿ٱبْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ ويسأل ربه نجاته وقد سبق منه النهي عن مثله، بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ ۚ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾.

فكان نوح عليه السلام يسأل ربه نجاة ابنه على الظاهر الذي عنده، كما كان أهل النفاق يُظهرون الموافقة لنبينا عليه الصلاة والسلام، ويُضمرون الخلاف له، ولم يعلم صلى الله عليه وآله وسلم بذلك حتى أطلعه الله تعالى عليه.

وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ﴾ أي: ليس من الذين وُعدت النجاة لهم، وهم المؤمنون حقيقة في السرِّ والظاهر. اهـ.

والمعنى: أنَّه متظاهر بالإسلام معك، ولكنه مبطن للكفر، منافق بالواقع، فهو ليس من أهلك، لقطع النسب بين المؤمن والكافر: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ﴾ أي: من أن أطلب منك في المستقبل ما لا علم لي بصحته، تأدباً بأدبك، واتعاظاً بموعظتك، ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٤٧﴾ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ۚ﴾ الآية، وفي هذا سلام من الله تعالى وبركات على نوح عليه السلام، وعلى مَنْ معه، وعلى كل مؤمن إلى يوم القيامة.

وقد جاء في بعض روايات البخاري ومسلم ـ اعتذار نوح عليه السلام بغير ما سبق، بل بقول نوح عليه السلام: «إن لي دعوةً دعوتُ بها على قومي» وقد جمع الحافظ في: (الفتح) بين الروايتين بأن نوحاً على نبينا وعليه الصلاة والسلام اعتذر بأمرين:

أحدهما: نهيُ الله تعالى له أن يسأله ما ليس له به علم؛ بعد أن سأل نجاة ابنه، فخشي ـ نوح ـ أن تكون شفاعته لأهل الموقف من ذلك.

ثانيهما: أَنّ له دعوةً مُحققة الإجابة ـ أي: بالنسبة لما يتعلق بكافة أمته ـ وقد استوفاها بدعائه على أهل الأرض، فخشي أن يطلب فلا يجاب. اهـ.

قلتُ: وهذا يشير إلى ما ورد في الحديث عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لكلِّ نبيٍّ دعوة مستجابة، فتعجَّل كلُّ نبيٍّ دعوته، وإنِّي اختبأتُ دعوتي شفاعةً لأمتي يوم القيامة» الحديث.

وأما ما ورد في حديث الشفاعة من اعتذار الخليل على نبينا وعليه الصلاة والسلام بسبب الكَذَبات، فإنما هي كَذَبات صُورة لا حقيقة، لأنها من باب المعاريض، وقد جاء في: (الأدب المفرد) للبخاري وفي: (السنن) للبيهقي وغيرهما، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إنَّ في المعاريض لمندوحةً عن الكذب» يعني: أَنّ في المعاريض متسعاً وفسْحَةً تغني الإنسان عن اللجوء إلى الكذب.

والمعاريض كما قال في: (شرح المواهب): هي جمع مِعراض كمفتاح من التعريض، وهو خلاف التصريح.

وعرفه المتقدمون بأنه ذكر لفظ مُحتمل يَفهم منه السامع خلاف ما يُريده المتكلم ـ فمن ذلك تعريضات الخليل على نبينا وعليه الصلاة والسلام الثلاثة:

الأولى: حين قَدِم أرض جبَّارٍ ومعه زوجته سارة، وكان الجبار

يغتصِب الزوجات الحسان من أزواجهن، وقد كانت زوجة الخليل سارّة باسمها ووصفها وهيئتها.

فقال الخليل عليه الصلاة والسلام: «إذا سألكِ فقولي إنك أختي ـ أي: ولا تقولي له إني زوجته ـ فإنك أختي في الإسلام».

وهذا صريح في أَنَّ الخليل سلك مسلك التعريض في الكلام، فإنه قال لزوجته: قولي للجبار إنَّك أختي، وهذا يوهم أنها أخته نسباً، ولكنه قصد أُخوة الإسلام ـ وعلى هذا المنوال جاءت بقية الأجوبة الثلاثة، عَرَّض فيها تَحَفُّظاً من كيد أعدائه وإيذائهم.

والثانية: حين أراد قومه أَنْ يَخرج معهم إلى عيد لهم، قال لهم: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ أوهمهم أنه سقيم، أي: مريض الجسم، ولكنه أراد سقم النفس وغمّها وضيقها ونفرتها من كفرهم ـ وهذا السقم أشدّ على النفس من سقم الجسم، وَقَصد من وراء هذا التعريض أن يخلو بأصنامهم، وقد فعل ذلك ولم يَترك منها سوى صنم واحد وهو أكبرها، وعلَّق الفأس برأس هذا الصنم الكبير.

فلما جاؤوا: ﴿قَالُوا مَن فَعَلَ هَٰذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾.

فقالت طائفة منهم: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ أي: كان يذكر الأصنام بسوء وتضليل، وسمعناه يَحلف أَنه ليكيدنَّهم، فهو الذي كسَّرها.

﴿قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَىٰ أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ﴾ أي: أحضروه على رؤوس الأشهاد في الملأ الأكبر من الناس، لعلهم يشهدون بفعله وقوله ذلك، ثم يَشهدون عقوبته الشديدة بفعله ذلك.

وكان هذا الجمع والحَفْل الكبير هو المقصود للخليل عليه

السلام، ليُبَيِّن لهم في هذا المحفل العظيم كثرة جَهلهم، وقِلَّة عقلهم في عبادة الأصنام، التي لا تدفع عن نفسها ضُراً، ولا تملك لها نَصْراً، فكيف يُطلب منها شيء من ذلك؟

﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلۡتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ۝٦٢ قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾ **وهذا الموضع الثالث الذي** سلك فيه الخليل على نبينا وعليه الصلاة والسلام مسلكاً تعريضياً يُؤَدِّي به إلى مقصده الذي هو إلزامهم الحجة على ألطف وجه وأحسنه، وَيَحملهم على التأمل في شأن آلهتهم، مع ما فيه من التوقِّي من الكذب.

وقد ذكر علماء التفسير: كالنسفي والآلوسي وغيرهما في ذلك وجوهاً من التعريض نذكر بعضاً منها.

١ ـ إن الخليل عليه السلام أبرز كبير الأصنام قولاً في معرض المباشر لفعل الكسر بإِسناد الفعل إليه إسناداً مَجازيّاً عقلياً، كما أبرزه في ذلك المعرض فِعلاً بجعل الفأس في عنقه أو في يده.

وقد قصد الخليل عليه السلام إسناد الفعل إلى كبير الأصنام بطريق التسبب، حيث رأى الخليل تعظيمهم لهذا الصنم الكبير أشدَّ من تعظيمهم لبقية الأصنام المصطنعة حول هذا الكبير، فغضب لذلك زيادة الغضب، فَأَسند الفعل إلى كبير الأصنام إسْناداً مجازياً عقلياً، باعتبار أنه الحامل الأكبر له على فعل التكسير.

وإنما لم يكسر كبير الأصنام وإن كان مُقتضى غضبه أن يفعل ذلك ليُظهر لهم الحجة والبرهان: على أن هذا الصنم الذي يَعبدونه ويُعظمونه كل التعظيم هو حجر أصمّ، أبكم أعمى، لا يعي ولا ينطق.

٢ ـ إنَّ نسبة فعل التكسير إلى كبير الأصنام جاء من الخليل عليه السلام حكاية لما يلزم من مَذهب قومه الذين هاموا في عبادته.

قال العلامة النسفي: فكأنه قال لهم: ما تُنكرون أن يفعله كبيرهم، فإنَّ مِنْ حقِّ مَنْ يُعبَد ويُدعىٰ إلَهاً ـ كبيراً ـ أن يَقدر على هذا.

ويُحكى أنه عليه السلام قال: ﴿ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾، لأنه غضب أن تُعبَد هذه الأصنام الصغار معه وهو أكبر منها. اهـ.

٣ ـ إنَّه عليه السلام لم يقصد بقوله: ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ إلا إثبات الفعل لنفسه على الوجه الأبلغ، مُضمناً فيه الاستهزاء بعُبَّاد الأصنام، والتبكيت عليهم، وملزماً لهم الحجة.

كما إذا قال لك رجل أميٌّ، وقد كتَبْتَ كتاباً بخط رشيق أنيق، وأنت شهير بحسن الخط، فقال الأميُّ: أنتَ كتبتَ هذا؟ فقلتَ له: بل كتبته أنت، فإنك لم تقصد نفيه عن نفسك وإثباته للأمي، وإنما قصدت إثباته وتقريره لنفسك مع الاستهزاء بمخاطِبِكَ، وهو الأميُّ.

٤ ـ إنَّ الكلام قد تمّ عند قوله: ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ ﴾ والضمير المستتر فيه يعود على فَتىً، أو إلى إبراهيم المتقدم ذكره.

وقد حكى العلامة النسفي وغيره عن الكسائي الوقف على قوله تعالى: ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ ﴾ قال النسفي: وجاز أن يكون الفاعل مُسنداً إلى الفتى المذكور في قوله: ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ﴾ أو إلى إبراهيم في قوله: ﴿ يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ ثم قال: ﴿ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ وهو مبتدأ وخبر. قال: والأكثر أنه لا وقف، والفاعل كبيرهم إلخ. اهـ.

وهذه الوجوه من التعريض مذكورة في معظم التفاسير، وهي مُفصلة في تفسير النسفي والآلوسي وغيرهما، وهناك وجوه أُخرى لهذا التعريض عَدلْنا عنها مخافة الإطالة، وفيما ذكرناه كفاية إنْ شاء الله تعالى.

وأما اعتذارُ سيدنا موسى الكليم على نبينا وعليه الصلاة والسلام عن التقدم للشفاعة بسبب قتلهِ النفس، وعدِّ ذلك خطيئة كما تقدم:

فقد بيَّن الله تعالى ذلك في قوله: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ﴾ شايع موسى على دينه من بني إسرائيل، ﴿وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ قِبْطِيٌّ من مخالفي موسى.

﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ﴾ قال العلّامة النسفي: فضربه بجمع كفِّه، أو بأطراف أصابعه ﴿فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ أماته ﴿قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾ فالإشارة بقوله: ﴿هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ تعود إلى القتل الحاصل بغير قصد؛ وإنما جعل قتل الكافر من عمل الشيطان، وسمَّاه ظُلماً لنفسه واستغفر منه، لأنه قتله قبل أن يُؤذن له في القتل، ويدلُّ على ذلك قول موسى عليه السلام حين طُلبتْ منه الشفاعة: «وإني قتلتُ نفساً لم أؤمر بقتلها» الحديث كما تقدم.

ولذا قال ابن جُريج: ليس لنبيٍّ أن يقتل ما لم يُؤمر. اهـ.

وقيل: إن الإشارة في قوله: ﴿هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ تعود إلى عمل المقتول لا إلى عمل موسى نفسه، والمعنى: أن عمل هذا المقتول من عمل الشيطان، والمراد من ذلك بيان كونه مخالفاً لأمر الله سبحانه وتعالى مستحقاً للقتل.

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾ أي: بقتل القبطيِّ الكافر من غير أمرٍ ﴿ فَٱغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُۥٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴾.

فلو أَنَّ هذا القتل لتلك النفس الكافرة التي حاولت إيذاء المسلم وقتله ـ صدر من غير موسى عليه الصلاة والسلام ومَن غير الأنبياء: لم يكُ يُعدّ خطيئة أصلاً.

قال العلاَّمة القاضي عياض رضي الله عنه: وانظر هذه الخطايا التي ذُكرت للأنبياء من أكل آدم عليه الصلاة والسلام من الشجرة ناسياً، ومن دعوة نوح عليه الصلاة والسلام على قومه على قومٍ كفَّار، ومِنْ قَتْل موسى صلى الله تعالى على نبينا وعليه الكافرَ ولم يُؤمر بقتله، ومدافعة إبراهيم صلى الله عليه وآله وسلم الكُفَّار بقول عرَّض به هو فيه من وجهٍ صادق، وهذه كلُّها في حقِّ غيرهم ليست بذنوب، لكنهم أشفقوا منها إذ لم تكن عن أمر الله تعالى، وعُتِب على بعضهم فيها بقدر منزلتهم في معرفة الله تعالى. اهـ.

وأما اعتذار سيدنا عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام: فيقول: «لستُ هناكم» ويقول مهتماً بنفسه: «نفسي نفسي نفسي، لا يهمني اليوم إلا نفسي» ويقول: «إني اتُّخذت إلّهاً من دون الله» وفي رواية: «عُبدتُ من دون الله» ويقول: «أن يَغفر الله لي حسبي» إلى آخر الروايات كما تقدم.

وقول عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام: «لست هناكم ولكن ائتوا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم، عبداً قد غُفر له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخر» في هذا ما يدل على اعتراف الجميع بفضل سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وإقرارهم بكمال

أهليته للشفاعة حينذاك، في الوقت الذي كان التجلي فيه بالغضب، وكانوا كلهم مهتمين بأنفسهم، فإذا به صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «أنا لها أنا لها».

وفي هذا دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم أحبُّ المحبوبين وأقرب المقرَّبين إلى رب العالمين، وذلك أنّه لم يؤذن لأحد من مقربي البشر ولا من مقربي الملائكة عليهم الصلاة والسلام، أن يتقدم في ذلك الموقف المهيب الرهيب فيشفع عند رب العزة إلا السيد الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم.

رابعاً: في معنى أنَّ عيسى عليه السلام «كلمة الله ألقاها إلى مريم وروح منه».

أما كونه «كلمة الله»: فالمراد أنه وُجِد بكلمة الله ﴿كُن﴾ من غير أب، كما قال تعالى في الجواب لوالدته السيدة مريم: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ﴾ يعني: أنَّ صفة عيسى عليه السلام وشأنه العجيب كصفة آدم عليه السلام في خلقه من غير أبوين ﴿خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾.

فعيسى خُلق بلا أب، وآدم خلق بلا أبٍ وأمٍّ، فحال آدم في خلقه وشأنه أغرب وأعجب من حال عيسى عليهما السلام؛ وفي هذا إفحام للخصم، وقطع لشبهته في شأن عيسى ابن مريم عليه السلام.

فعيسى عليه السلام أَثَرُ كلمة الله التكوينية وهي قوله: ﴿كُن﴾

وهذا من باب إطلاق اسم المصدر وإرادة اسم المفعول نظير قوله سبحانه: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ فالمراد هنا برحمة الله تعالى: الجنة، وليس المراد بذلك أنها هي ذات الرحمة الإلٰهية التي اتصف الله تعالى بها، بل المراد أنّ الجنة أثر رحمة الله تعالى التي هي صفة الله تعالى.

وقال سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ مِنۢ بَعۡدِ مَا قَنَطُواْ وَيَنشُرُ رَحۡمَتَهُۥۚ﴾ والمراد برحمته هنا المطر، فإنه أثر رحمته سبحانه، وذلك قوله سبحانه: ﴿فَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ كَيۡفَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ﴾.

وقد يقال: إذا كان كذلك فإن جميع الأشياء الموجودة إنما وُجدت بقوله: ﴿كُن﴾ فيلزم من ذلك أن يكون العالم كله كلمات الله تعالى؛ أي: آثار كلماته التكوينية.

قلنا في الجواب: نعم، ولكن إنما اشتهر عيسى عليه السلام بذلك، ووُصف بذلك، باعتبار أنه أولى وأحقُّ، حيث إنَّ تخليقه كان على غير الطريقة المعتادة في غيره، بل على وجهٍ خارق للعادة، فَحُقَّ له أن يُخصَّص بما يُميِّزه عن غيره، ولينبِّه على أن كلمة ﴿كُن﴾ من رب العالمين لا يُعجزها شيء، ولا يجاوزها شيء.

فعيسى أثر كلمة الله ﴿كُن﴾ ولذلك قال الله تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ﴾ فإن الملقىٰ إلى مريم هو أثر كلمة ﴿كُن﴾ وهو عيسى المخلوق بـ ﴿كُن﴾ فلو كان عيسى نفس الكلمة أي: نفس الصفة القائمة به سبحانه فكيف تُلقى إلى مريم؟ إذ الصفة لا تفارق

الموصوف إلى غيره، ولا تلقى إلى غير من اتصف بها.

وأما أنه: «روح منه» فالمعنى: أن عيسى عليه السلام روح ابتُدىء خلقُها من الله تعالى لا من غير الله، ولا أنه بعض من الله، فـ ﴿مِن﴾ ابتدائية وليست تبعيضية.

وهذا نظير قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ يعني أن ابتداء خلق ذلك كلّه من الله سبحانه لا من إلّه غيره.

فمَن توهَّم أن عيسى مِن الله: بَعضاً وجزءاً يجب عليه أن يَحكم على العالم كله بسماواته وأرضه أنه بَعض من الله وجزء منه سبحانه! لأن هذا ورد أنه منه، وذلك ورد أنه منه سبحانه ـ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، بل هو الله الأحد الصمد، وأنه هو سبحانه الذي بدأ الخلق ثم يعيده.

قال تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ الآية.

فالعالَم بدأ خلقه من الله تعالى، ثم الله يُعيده، ومنه روح عيسى عليه السلام، بَدَأَ الله تعالى خلقها كما بدأ خلق الأرواح كلها سبحانه، وكما بدأ خلق الأشباح كلها سبحانه، وكما بدأ خلق السماوات والأرض.

وفي ذلك ردٌّ على من زعم أن عيسى إلّه ـ كلاَّ بل هو عبد الله ورسول الله، وبَدْءُ خلقه من الله تعالى.

* * *